

توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة

أ.د. محمد عبد الله المنيع
أستاذ الإدارة التربوية

ملخص الدراسة

يهدف البحث إلى التعرف على مدى الارتباط بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة، والتعرف على التخصصات الجامعية ومدى ارتباطها باحتياجات المجتمع، والعلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي والتنمية في المملكة العربية السعودية، من خلال توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة. وقد استخدم الباحث أسلوب تحليل النظم كمعيار لتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي وسوق العمل في المملكة العربية السعودية، على اعتبار أن الجامعة نظام لها مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، وأن أي خلل في هذه النظام، إما أن يكون في المدخلات أو العمليات أو المخرجات. وبعد تطبيق أسلوب تحليل النظم على الجامعة تبين وجود منجزات كبيرة من الناحية الكمية، ولكن نظام الجامعة يحتاج إلى تطوير لتحسين نوعية التعليم لكي تواكب التطورات الحديثة وتطلعات حكومة المملكة العربية السعودية كدولة لها وزنها السياسي والاقتصادي ودورها البارز في حل النزاعات الدولية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تسهم في تطوير التعليم الجامعي، ومن نتائج الدراسة مايلي :

- ١- لقد حقق التعليم الجامعي إنجازات كبيرة ساهمت إلى حد كبير في تحقيق أهداف خطط التنمية في المملكة العربية السعودية من القوى البشرية المدربة، إلا أن النواحي الكمية طغت على النواحي النوعية .

- ٢- لقد أفرزت الجامعات خريجين في تخصصات نظرية ليس لها ارتباط وثيق باحتياجات المجتمع ، مما تسبب في وجود بطالة الخريجين ، في الوقت الذي يحتاج فيه القطاع الخاص إلى علوم الاقتصاد والمحاسبة ، وإدارة الأعمال ، وعلوم الحاسب والعلوم والتقنية.
 - ٣- ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي من حيث البرامج والتخصصات وسياسات القبول والتخطيط ، وضعف التنسيق بين الجامعات وبين جهات التخطيط للعمالة مثل مجلس القوى العاملة والغرف التجارية الصناعية ، ووزارة الخدمة المدنية . وضعف التنسيق بين الجامعات والجهات المستفيدة من الخريجين مثل الشركات والمؤسسات الخاصة والشركات المساهمة والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة مثل الخطوط السعودية والشركات .
 - ٤- ضعف الإرشاد الأكاديمي في الجامعات مما تسبب في زيادة الإنفاق تفي إعادة تأهيل الخريجين لأنهم اختاروا تخصصات غير مرغوب فيها من قبل سوق العمل ، بسبب عدم توجيه الطلبة للتخصصات التي يحتاجها المجتمع ، مما يشكل تحدي كبير للمؤسسات التعليمية في مراجعة برامجها ومناهجها للتخلص من هذه الظاهرة .
 - ٥- ما زالت طرق التدريس تقليدية حيث لا يتم التركيز على تنمية المهارات والتحليل والابتكار والإبداع ، وذلك بسبب الاعتماد على التلقين وعدم وجود الأساليب الحديثة من وسائل الإيضاح وعدم استخدام التقنية في توصيل المادة الدراسية للطلبة .
 - ٦- أن معظم الخطط الدراسية في الكليات والجامعات لا تتواءم مع الاحتياجات الفعلية للتنمية .
- وقد توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية :
- إيجاد آلية لربط مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج ، ويعتبر التعليم التعاوني أفضل آلية للربط بينهما .

- لضمان الجودة والنوعية في التعليم لا بد من المتابعة المستمرة للمشكلات التي تواجه الدارسين وأعضاء هيئة التدريس، والتقويم المستمر للبرامج والتخصصات لمعرفة مدى فعاليتها وملاءمتها لاحتياجات المجتمع المتغيرة، وتحديد الصعوبات التي تواجه التنفيذ، ومعرفة مدى رضا أصحاب العمل عن خريجي الجامعات والاقتراحات التي يرونها لتطوير التخصصات والبرامج.
- سوف يكون القطاع الخاص الموظف الرئيسي لمخرجات الجامعة، لذلك لا بد من وجود التنسيق بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال الخطط الدراسية والتخصصات والبرامج الجامعية
- إدخال تخصصات حديثة في برامج التعليم العالي تتواءم مع احتياجات المجتمع المتغيرة لزيادة تفاعل نظام التعليم والتدريب مع الاحتياجات التنموية. لكي تعكس البرامج التعليمية المصالح الاقتصادية العريضة وإيجاد الروابط المناسبة بين البرامج.
- تطوير أعضاء هيئة التدريس على مستوى الجامعة في طرق التدريس واستخدام الحاسب الآلي والإنترنت.
- تطوير الإدارة الوسطى في الجامعة لكي تكون مواكبة للتطورات التقنية لتطوير الخدمات التي تحتاجها للقطاعات الأكاديمية.

المقدمة

تعتمد الدول على التعليم الجامعي في تحقيق التنمية في مختلف المجالات وقد ركزت المملكة العربية السعودية على التعليم الجامعي في المساهمة في تحقيق الخطط الخمسية للتنمية، فقد أنجزت المملكة العربية السعودية ست خطط تنموية طموحة، وهي الآن على مشارف خطة التنمية السابعة وفي كل خطة يزداد الاهتمام بالتعليم الجامعي كركيزة أساسية لهذه الخطط لأنه يعتبر انعكاساً صادقاً لاحتياجات المجتمع التنموية والتي تكمن في تطوير القوى البشرية وتنميتها في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع.

وقد تم تأسيس نظام التعليم العالي في عهد الملك عبد العزيز (رحمه الله) وقد كانت كلية الشريعة أول نواة لنظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، حيث تأسست في عام ١٣٦٩هـ ، وقد قامت هذه الكلية بدور كبير في إعداد الخريجين الذين تولوا مناصب إدارية وتعليمية في المملكة في بداية نهضتها . ولكن التعليم الجامعي الحديث لم يبرز إلى الوجود إلا في عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) بإنشاء جامعة الملك سعود ، ثم توالى افتتاح الجامعات حتى وصل عددها الآن ثمان جامعات بالإضافة إلى ١٨ كلية لإعداد المعلمين و ٤٦ كلية متوسطة وكلية جامعية للبنات . وقد بلغ عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي ٢٤٣٥٦٦ طالب وطالبة في العام الدراسي ١٤١٧هـ^١ .

ونظرا لأهمية العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ، فقد أوصت الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات في دول مجلس التعاون بضرورة توثيق العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والمساهمة في تطوير هذه المؤسسات حيث تستفيد الجامعات من تلك المؤسسات الإنتاجية . كما أوصت الندوة بضرورة الدراسة الجادة للخطط التنموية القومية وعلى أساس ذلك يتم تطوير برامج الجامعات ومناهجها لتواكب احتياجات هذه الخطط من الخريجين كمّاً ونوعاً^١ .

ولذلك فإن توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي بفروعه المختلفة والتنمية الشاملة في المملكة هي إحدى العلاقات الاستراتيجية في مسيرة التنمية التي تحتاج إلى تحليل مدخلات وعمليات ومخرجات نظام التعليم الجامعي ، والعلاقة بينها لمعرفة مواطن القوة والضعف في منجزات التعليم الجامعي .

مشكلة الدراسة

توجد بعض الأعمال التي تتطلب إعداداً وتأهيلاً في بعض فروع المعرفة والتي ربما لا تتوافق مع المؤهلات التي يحصل عليها خريجو الجامعات ، وهنا تكمن المشكلة

(١) وزارة التعليم العالي ، إحصائية بأعداد الطلاب المنتظمين في الجامعات في كليات البنات خلال الفترة من عام ١٣٩٤-١٤١٧هـ ، الرياض ١٤١٩هـ .

الأساسية، فالتعليم في المرحلة الجامعية ليس للعلم من أجل العلم فقط كما يفكر البعض، وإنما يجب أن يجمع بين العلم نفسه واحتياجات المجتمع. ويعتمد تقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على عدد من العوامل في مدخلات التعليم الجامعي وعملياته ومخرجاته، وسوف يتم تناول بعض هذه العوامل "لأنه لا يكفي أن تقوم الجامعات بتلبية احتياجات سوق العمل من حيث العدد والتخصص فقط، بل يجب أن يكون مستوى تأهيل الخريجين مناسباً ولديهم من المعارف والمهارات ما يؤهلهم للقيام بمهام وظائفهم"^٢، ويتطلب ذلك الكشف عن العوامل ذات العلاقة الأساسية بمنجزات التعليم الكمية والكيفية في تلبية خطط التنمية في المملكة. وحيث أنه لا يمكن تحقيق الهدف الكلي من التعليم العالي إلا إذا توافقت مخرجاته مع متطلبات سوق العمل، لذلك فإن مشكلة البحث تتركز في معرفة الأسباب التي تحول دون تحقيق منجزات عالية تحقق طموحات خطط التنمية في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق ذلك فإن الباحث سوف يحاول توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي بفروعه المختلفة والتنمية الشاملة في المملكة، معتمداً في ذلك على أسلوب تحليل النظم كمعيار لتوضيح وتقويم هذه العلاقة.

ويمكن الكشف عن العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي ومتطلبات التنمية في المملكة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

- ١- ما العلاقة بين مدخلات نظام التعليم الجامعي ومنجزاته في التنمية ؟
- ٢- ما العلاقة بين عمليات نظام التعليم الجامعي ومنجزاته في التنمية ؟
- ٣- ما علاقة مخرجات التعليم الجامعي باحتياجات التنمية ؟
- ٤- ما احتياجات التنمية في المملكة من التخصصات الجامعية ؟
- ٥- ما المشكلات التي تحول دون المساهمة الفعالة في التنمية ؟

(٢) معهد الإدارة العامة "برامج الجامعات ومدى تلبيتها لاحتياجات الدولة من القوى العاملة" ملخص

الندوة، معهد الإدارة العامة بالرياض في الفترة من ١٢ - ١٣/٣/١٩٨٨م، ٢٩.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

- التعرف على مدى الارتباط بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة .
- التعرف على التخصصات الجامعية ومدى ارتباطها بالتنمية .
- التعرف على مدى العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي والتنمية .

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التعليم العالي وعلاقته بالتنمية الشاملة في المجتمع ، نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربط مخرجات التعليم الجامعي بالتنمية الشاملة في المجتمع . فكلما كانت منجزات التعليم العالي تتلاءم مع متطلبات التنمية في المجتمع ، كلما كانت مؤسسات التعليم العالي تؤدي عملها بنجاح في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية.

سمات سوق العمل السعودي

إن توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية يتطلب معرفة لسوق العمل السعودي والسمات التي يتميز بها عن غيره ، ويمكن إبراز أهم سمات وملامح سوق العمل السعودي على النحو التالي^٣ :

- ١ - يمثل المقيمون غير السعوديون حوالي ٤٦٪ من مجموع سكان المملكة العربية السعودية حيث يبلغ عدد المقيمين الأجانب حوالي ستة ملايين يمثل العاملون منهم حوالي ٧٥٪ من مجموع المقيمين .

(٣) مفرح سعد القحطاني " نحو سياسات اقتصادية فاعلة لسعودة فرص العمل في القطاع الخاص " الأمن ،

العدد السادس عشر ، جمادى الأولى ١٤١٩ هـ . ص ٣٣ .

- ٢- يعمل حوالي ٩٤٪ من العمالة الوافدة في القطاع الخاص بينما تعمل النسبة المتبقية في القطاع العام (٦٪).
 - ٣- تشكل العمالة العادية غير المتخصصة حوالي ٨٨٪ بينما تشكل العمالة المتخصصة (أصحاب المهن العلمية والفنية) النسبة المتبقية من مجموع العمالة الوافدة.
 - ٤- يتركز الغالبية العظمى من العمالة الوافدة في المدن الكبيرة حيث يتواجد حوالي ثلثي العمالة في كل من الرياض وجدة والدمام ومكة المكرمة والمدينة المنورة.
 - ٥- تزايد تدفق الأيدي العاملة السعودية لسوق العمل السعودي حيث تشير تقديرات مصلحة الإحصاءات العامة إلى أن الزيادة التراكمية في سوق العمل السعودية خلال الفترة ١٤١٥-١٤٢٠هـ ستبلغ أكثر من نصف مليون فرد.
 - ٦- يعتبر القطاع الخاص الموظف الرئيسي للعمالة في المملكة حيث يستوعب حوالي ٩٠٪ من إجمالي العمالة و٩٤٪ من إجمالي العمالة الوافدة.
 - ٧- إن القطاع الحكومي وصل تقريبا إلى مرحلة الاكتفاء الهيكلي الوظيفي، ولا يحتاج لعمالة إضافية إلا في حدود الإبدال الوظيفي لحالات التقاعد والحالات الاستثنائية الأخرى.
 - ٨- أن الطلب على العمالة الوافدة في ازدياد، ومع الانخفاض البسيط بين عامي ١٤١٥-١٤١٦هـ بمقدار ١٠٠ ألف عامل، إلا أن الطلب عاود في الارتفاع بالرغم من توجهات خطط التنمية في تقليص أعداد العمالة الوافدة.
- ولتحقيق مساهمة القوى الوطنية في القطاع الخاص حرصت الدولة على سعودة الوظائف، ولكن تحقيقها يحتاج إلى سياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بالنسبة للتخصصات التي تقدمها الجامعات ومراكز التدريب وتوعية المجتمع فيما يخص بعض الوظائف التي لا تجد إقبالا من قبل المواطنين، فالوظائف الغير مقبولة اجتماعيا من قبل المواطن السعودي تحتاج إلى وقت طويل حتى يمكن ممارستها بعد تغير النظرة الاجتماعية حولها. كما أن القطاع الخاص يجب أن يكون له دور في التدريب

واستقطاب العمالة الوطنية ومساندة الجامعات ومراكز التدريب الحكومية والخاصة للقيام بدور فعال في تزويد القطاع الخاص بالقوى البشرية التي تتوفر لديها المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص .

أسلوب تحليل النظم

لقد اختار الباحث أسلوب تحليل النظم كأداة للتقويم ، لأن أي عملية تقويمية لا بد أن تستند على معيار محدد للتقويم ، وأن أسلوب تحليل النظم يعتبر من أفضل الأساليب لأن الجامعة يمكن اعتبارها كنظام له مدخلاته وعملياته ومخرجاته ، فجميع عناصر العملية التعليمية واحتياجاتها من القوى البشرية والمادية والتكنولوجية تكون متواجدة في مدخلات الجامعة وعملياتها . وأسلوب تحليل النظم يساعد في توضيح العلاقة بين المدخلات والعمليات للوصول إلى المخرجات التي توضح إنجازات الجامعة وعلاقتها بتحقيق أهداف الجامعة والمجتمع .

مدخلات الجامعة

يدخل في تكوين الجامعة الأهداف والخطط المستقبلية وعناصر بشرية مثل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإداريين ، ومواد تكنولوجية مثل الأجهزة والتجهيزات والأساليب والطرق ، وجوانب إدارية مثل نوع الإدارة والخطط والبرامج ، اللوائح وأنظمة . وتمويل ومباني وصيانة وخدمات .. الخ ، وهذه المدخلات لها دور أساسي في تحديد نوعيتها ومدى فعاليتها وقدرتها على الاستمرار في تحقيق أهداف الجامعة . كما أن تحقيق النوعية يساعد في توظيف خريجها من قبل القطاع الخاص . وحيث أن المدخلات تتكون من عناصر كثيرة ، فإن الباحث لن يتطرق إلى جميع مدخلات التعليم الجامعي ، وإنما سيتم التركيز على بعضها .

أولا : الخطط والبرامج :

يعتمد التخطيط الجامعي على المعلومات التي تتعلق بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية ، واحتياجات المجتمع من القوى البشرية في التخصصات والبرامج التي عليها طلب من قبل مؤسسات المجتمع . ولذلك فإن إشراك قطاع الأعمال منذ البداية في عملية التخطيط يساعد الجامعة في وضع خططها الأكاديمية بحيث تكون متطابقة مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ، باعتبار أن الوظائف الحكومية مشبعة من خريجي الجامعات الحكومية ، وأن الحكومات تسعى إلى خصخصة العديد من مؤسساتها لتزيج عن كاهلها الأعباء المالية المتزايدة .

ولكي تنجح الجامعات في تحقيق أهدافها بفعالية ، فإنه يتحتم عليها تصميم الخطط الجامعية وتطويرها بناءً على احتياجات المجتمع المتغيرة. إن تصميم الخطط الجامعية في الوضع الحالي في التعليم الجامعي تعتمد على الاجتهادات دون الاعتماد على أسس ومعايير علمية.

كما أنه يوجد عدم توازن في التوسع في برامج الدراسات العليا ، فقد أوضحت خطط التنمية بأن بعض الجامعات قد توسعت في الدراسات العليا ، فقد أحجمت بعض الجامعات عن التوسع بالرغم من توفر المرافق والإمكانات اللازمة ، لذلك لا بد من وجود نظام الاعتماد الأكاديمي في جميع مؤسسات التعليم العالي في المملكة ، بحيث تخضع برامج الدراسات الجامعية والعليا للتقويم المستمر لمعرفة مدى مساهمتها للتطورات الحديثة ومدى توفر الإمكانات المادية والبشرية للاستمرار في أداء رسالتها بفعالية ويمكن الكشف عن مستوى ونوعية البرامج من خلال توفر الحد الأدنى من أعضاء هيئة التدريس ودرجاتهم العملية ونوعية الأبحاث التي يقومون بها ، والمختبرات العملية ، وتوافر المراجع العلمية والكتب والدوريات وتقويم مستوى الأبحاث المعدة للاطروحات العلمية ومدى تناولها لقضايا التنمية ، ومدى تجدد الخطط الدراسية . فالجامعات في حاجة إلى الارتقاء بنوعية التعليم للحصول على مكتسبات علمية وتكنولوجية تؤهلها لمواجهة التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي.

ثانيا : الطلبة :

تواجه مؤسسات التعليم العالي طلبا متزايدا سيجعل مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على استيعاب المزيد من المتقدمين ، وقد استمرت الجامعات خلال الخطة السادسة في قبول الأعداد التي تتمشى مع أهداف خطة التنمية السادسة واستراتيجيتها ، فقد وصلت الطاقة الاستيعابية للجامعات ذروتها ، ولم تقتصر زيادة عدد الملتحقين عن الطاقة الاستيعابية في الجامعات والكليات الأكاديمية ، وإنما شمل ذلك الكليات التقنية في المملكة العربية السعودية ، ويتجلى ذلك في معدل النمو المتزايد للسكان في المملكة العربية السعودية (جدول رقم ١) ، حيث أنه ابتداء من عام ١٩٩٨م ، تبلغ معدل الزيادة السنوية ٣,٤ .

الجدول رقم (١). عدد سكان المملكة العربية السعودية حسب إحصائية عام ١٩٩٢م وتوقعات الزيادة السكانية إلى عام ٢٠٢٠م^٤

السنة	عدد السكان	معدل الزيادة السنوية
١٩٩٢	١٦٧٣٩٢٩٢	%٣,٨
١٩٩٨	٢٠٧٨٥٩٥٥	%٣,٤
٢٠٠٠	٢١٢٤٥٧٥١	%٣,٤
٢٠٠٥	٢٦٣٣٦٤٧٦	%٣,٤
٢٠١٠	٣١١٩٨٤٨٥	%٣,٤
٢٠١٥	٣٦٨٦٠٨٨٧	%٣,٣
٢٠٢٠	٤٣٢٥٥٤٢٩	%٣,١

ويتضح من الجدول رقم (١) أن سكان المملكة العربية السعودية سيصل إلى أكثر من ٤٣ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠م . وهذه الزيادة المتوقعة في السكان تؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب على المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها ، مما يؤكد ضرورة

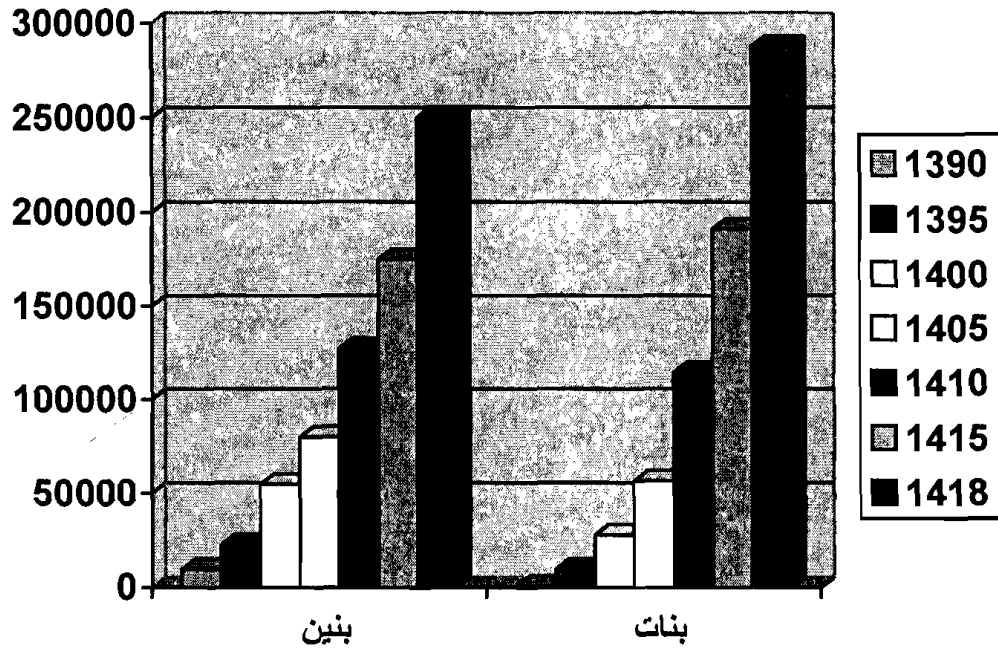
(٤) وديع أحمد كابلي " الاقتصاد السعودي كيف يواجه التحديات " صحيفة عكاظ، السنة الأربعون، العدد ١١٨٥ الأحد ٩ رمضان ١٤١٩هـ، الموافق ٢٧ ديسمبر ١٩٩٨م، الصفحة ٢٢ .

تطوير أساليب وأنماط جديدة للتعليم العام والعالي تستوعب الأعداد المتزايدة مع الحفاظ على النوعية والتوازن بين متطلبات التنمية من التخصصات العلمية والفنية، واكتساب الخريجين على المهارات التي يحتاجها سوق العمل .

الجدول رقم (٢). التطور الكمي للطلبة في خطط التنمية لأعداد الطلاب والطالبات في المرحلة الثانوية بالآلاف من عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ إلى ١٤١٧/١٤١٨هـ

العام	عدد الطلاب والطالبات بالآلاف	
	التعليم الثانوي	
	بنين	بنات
١٣٩٠	٩٥٨٤	٥٥٠
١٣٩٥	٢٢٦٠٦	٩٥٣٨
١٤٠٠	٥٤٨٤١	٢٧٧٣١
١٤٠٥	٧٩٩٩٠	٥٦٥٤٢
١٤١٠	١٢٧٠٤٢	١١٤٢٣١
١٤١٥	١٧٥١٤٧	١٩١٢٨٠
١٤١٨	٢٥٠٣٨٤	٢٨٧٧٢٣

يتضح من الجدول رقم (٢) أن عدد طلاب المرحلة الثانوية ٢٥٠٣٨٤ طالب ، أما بالنسبة للطالبات فإن عددهن ٢٨٧٧٢٣ طالبة ، أي ما يزيد عن نصف مليون طالب وطالبة في المرحلة الثانوية في العام الدراسي ١٤١٨ هـ . وربما يتضاعف هذا العدد مع حلول عام ٢٠٢٠ م . ويمكن توضيح تزايد الإقبال على التعليم الجامعي من خلال التطور الكمي لأعداد الطلاب والطالبات في خطط التنمية كما هو واضح في الشكل رقم (٢) .

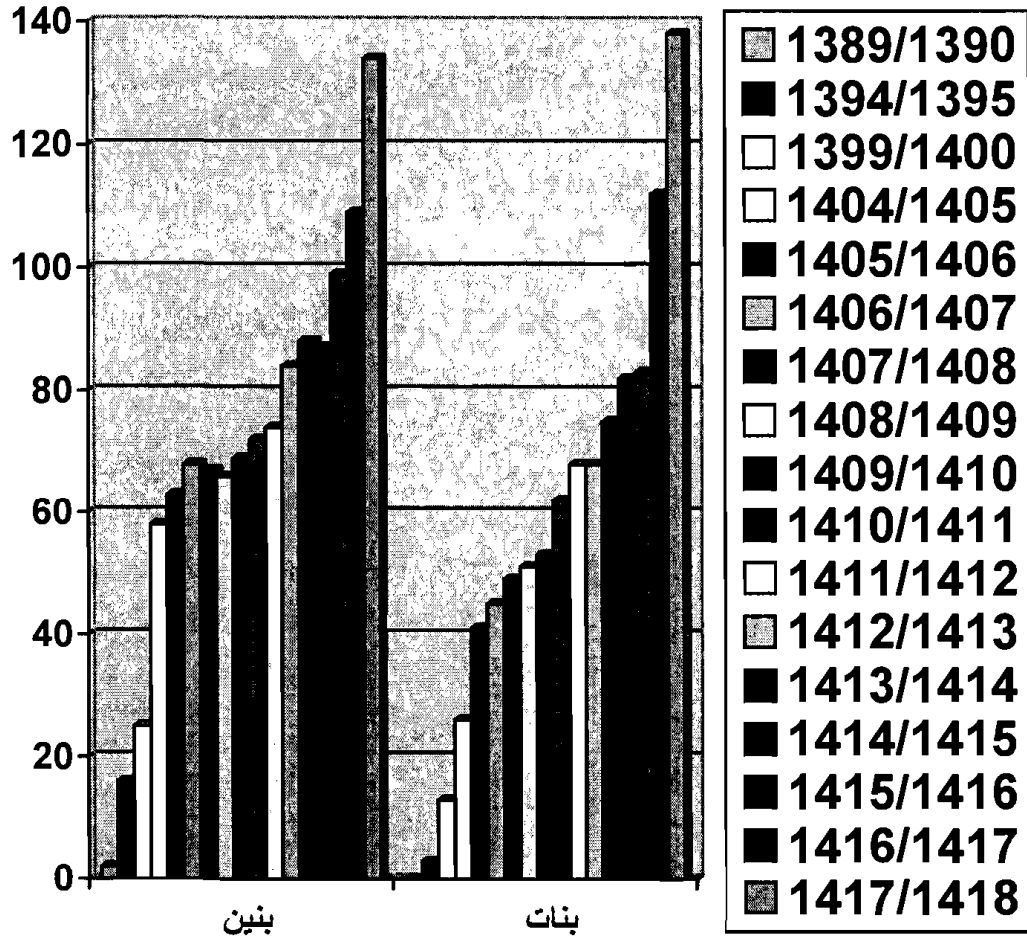


الشكل رقم (٢). التطور الكمي لطلاب وطالبات المرحلة الثانوية في خطط التنمية

يوضح كلا من الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢) تزايد أعداد الطلاب والطالبات في المرحلة الثانوية خلال خطط التنمية، والتي لها انعكاسات على التعليم العالي باعتبار أنها تمثل أهم مدخلاته حيث سيكون لها تأثير على الطاقة الاستيعابية والتخصصات التي يمكن أن يلتحق بها الطلبة، وكذلك المخصصات المالية لتحقيق أهداف الجامعة.

الجدول رقم (٣). التطور الكمي للطلبة في خطط التنمية لأعداد الطلاب والطالبات بالآلاف من عام ١٣٨٩/١٣٩٠ هـ إلى ١٤١٧/١٤١٨ هـ.

عدد الطلاب والطالبات بالآلاف		العام
التعليم العالي		
بنات	بنين	
٠	٢	١٣٩٠/١٣٨٩
٣	١٦	١٣٩٥/١٣٩٤
١٣	٢٥	١٤٠٠/١٣٩٩
٢٦	٥٨	١٤٠٥/١٤٠٤
٤١	٦٣	١٤٠٦/١٤٠٥
٤٥	٦٨	١٤٠٧/١٤٠٦
٤٩	٦٧	١٤٠٨/١٤٠٧
٥١	٦٦	١٤٠٩/١٤٠٨
٥٣	٦٩	١٤١٠/١٤٠٩
٦٢	٧٢	١٤١١/١٤١٠
٦٨	٧٤	١٤١٢/١٤١١
٦٨	٨٤	١٤١٣/١٤١٢
٧٥	٨٨	١٤١٤/١٤١٣
٨٢	٨٧	١٤١٥/١٤١٤
٨٣	٩٩	١٤١٦/١٤١٥
١١٢	١٠٩	١٤١٧/١٤١٦
١٣٨	١٣٤	١٤١٨/١٤١٧



الشكل رقم (٣). التطور الكمي للتعليم العالي للبنين والبنات خلال خطط التنمية

ويوضح الشكل والجدول رقم (٣) أن التعليم العالي للبنات بالرغم من أنه لم يبدأ إلا في عام ١٣٩٠هـ حين افتتحت أول كلية للبنات، إلا أن التعليم العالي للبنات بدأ يفوق التعليم العالي للبنين ابتداء من العام الدراسي ١٤١٦ / ١٤١٧هـ ووصل عدد الطالبات في التعليم الجامعي إلى ١٣٨ ألف طالبة في العام الدراسي ١٤١٧ / ١٤١٨هـ، في حين أن عدد الطلاب ١٣٤ ألف طالب في نفس الفترة. وإذا كانت الجامعات السعودية قد وصلت إلى طاقتها الاستيعابية في الوقت الحاضر، فإن

المستقبل ينذر بوجود أزمة حقيقية في المجتمع السعودي ، لا يمكن حلها بالطرق التقليدية المتبعة حاليا في تطوير المؤسسات التعليمية.

وأزمة التعليم الجامعي لا تكمن في تزايد الطلبة فوق الطاقة الاستيعابية للجامعات ، وإنما تكمن المشكلة في تدني الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات ، حيث تقوم الجامعات بتخريج أعداد من الطلبة من ذوي الكفاءات التي لا يحتاج إليها القطاع الخاص ، في الوقت الذي تشبعت فيه الوظائف الحكومية من الخريجين ، مما يستدعي توسيع قاعدة التعليم فوق التعليم الثانوي لأن احتياجات التنمية لا تنحصر في خريجي الجامعات ، وإنما يجب التوازن بين مخرجات التعليم الأكاديمي والتعليم الفني والمهني .

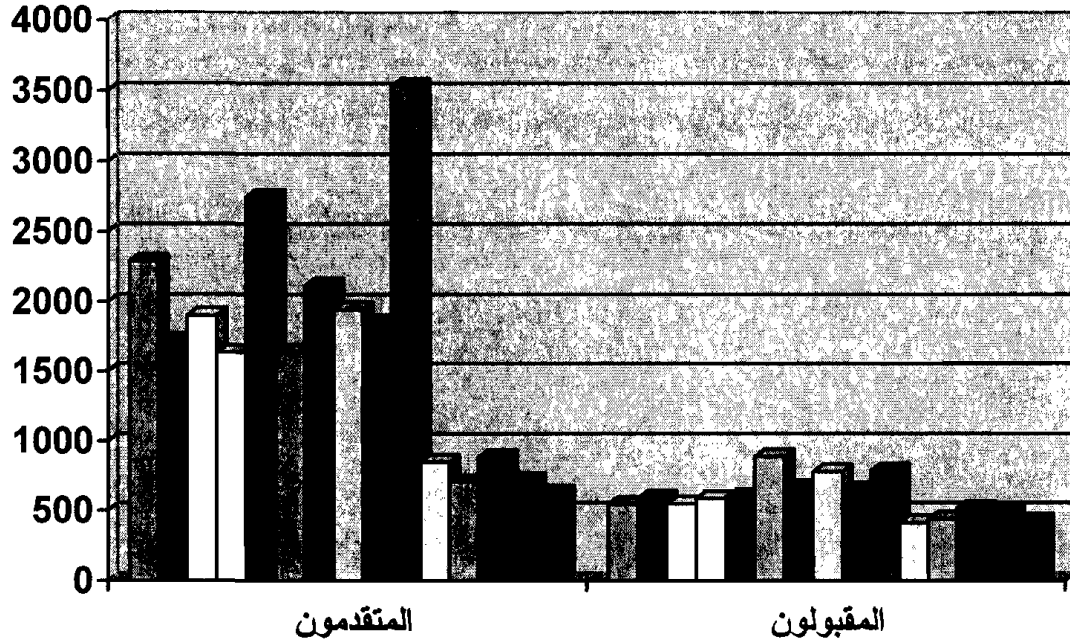
ولا تقتصر مشكلة الطاقة الاستيعابية على الجامعات السعودية ، وإنما تعدى ذلك إلى الكليات التقنية ، فبعد أن كان التعليم التقني لا يلقى قبولا من الطلبة إلا أنه بدأ يحظى على قبول عال حيث يتقدم آلاف الطلبة ولا يتم قبول إلا عدد محدود في الكليات التقنية ، وربما يرجع ذلك إلى أن المجتمع قد أحس بقيمة التعليم التقني في التنمية ، أو أن عدم وجود فرص القبول في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى أدت إلى الإقبال المتزايد على الكليات التقنية . حيث لا تقبل الكليات التقنية إلا حوالي ٢٠-٢٥ ٪ من المتقدمين لهذه الكليات ، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٤) .

الجدول رقم (٤). بيان بأعداد الطلاب المتقدمين والمقبولين بالكلية التقنية في كل من الرياض وجدة والدمام للأعوام ١٤١٣ / ١٤١٧هـ^٦

م	الكلية	العام الدراسي	المتقدمون	المقبولون
١	الرياض	١٤١٣هـ	٢٢٨٧	٥٤٢
		١٤١٤هـ	١٧١٧	٥٨٦
		١٤١٥هـ	١٩٠٣	٥٤٥
		١٤١٦هـ	١٦٣٤	٥٨٢
		١٤١٧هـ	٢٧٤٣	٥٩٤
٢	جدة	١٤١٣هـ	١٦٣٧	٨٩٠
		١٤١٤هـ	٢١١٥	٦٦١
		١٤١٥هـ	١٩٤٣	٧٨٣
		١٤١٦هـ	١٨٥٢	٦٤٥
		١٤١٧هـ	٣٥٣٤	٧٩٠
٣	الدمام	١٤١٣هـ	٨٥٢	٤١٠
		١٤١٤هـ	٧٠٥	٤٣٨
		١٤١٥هـ	٨٨٥	٥١٣
		١٤١٦هـ	٧١٨	٥٠٠
		١٤١٧هـ	٦٢٢	٤٢٣

يتضح من الجدول رقم (٤) أن الطاقة الاستيعابية لكلية التقنية محدودة، وأن الاستيعاب لا يتزايد بتزايد أعداد الطلبة وعدد السنوات التي تمر على الكلية، فعدد المقبولين يكاد يكون ثابتاً لا يتعدى ٦٠٠ طالب في العام الدراسي الواحد في الكليات الواقعة في كل من الرياض والدمام، بينما يقل عن ٩٠٠ طالب في الكلية الموجودة في جدة.

(٦) وزارة التعليم العالي "التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: دراسة قطرية" مقدمة للمؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، بيروت، ٢-٥ مارس، ١٩٩٨م، ص ٤٢



الشكل رقم (٤). عدد المتقدمين والمقبولين في كليات التقنية في كل من الرياض وجدة والدمام

يوضح الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٤) أن عدد المتقدمين يصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ٣٥٠٠ طالب في حين أن الكلية التقنية في جدة لا تقبل إلا ٨٩٠ طالب . وأعلى قبول في الكلية التقنية بالرياض لا يتعدى ٥٨٦ طالب ، ولا يتعدى عدد الطلبة المقبولين في الكلية التقنية بالدمام عن ١٣٥ طالب. أي ان عدد المتقدمين يفوق عدد المقبولين بأكثر من أربعة أضعاف في معظم كليات التقنية ، ويدل ذلك على أنه يوجد إقبال على التعليم التقني ، ولكن كليات التقنية لا تستوعب جميع الأعداد المقدمة لهذا النوع من التعليم ، وإنما تستوعب أعداد قليلة كل عام ، كما أن الأعداد المقبولة لا تتزايد مع زيادة الإقبال على الكليات التقنية ، مما يؤكد على ضرورة التوسع في التعليم التقني وتوفير جميع الأجهزة والمعدات اللازمة لتوسيع قاعدته.

ثالثا : أعضاء هيئة التدريس

يشكل أعضاء هيئة التدريس العمود الفقري لنجاح العملية التعليمية في الجامعة ، ولذلك فإن الاعتماد على معايير الاختيار لا تكفي لضمان الجودة في التدريس والبحث العلمي ، وإنما يجب وضع برامج تطويرية لهم على استخدام التقنيات الحديثة ومن بينها إتقان استخدام الحاسب الآلي الذي يجب أن يكون شرطا أساسيا لمزاولة التدريس لكل عضو هيئة تدريس في الجامعة بغض النظر عن تخصصه . فإذا كانت الجامعة تعد الأجيال لمستقبل تكنولوجي ، فإنه من غير الممكن أن تقوم الجامعة بهذه المهمة ، وأعضاء هيئة التدريس فيها تنفسي بينهم الأمية في مجالات الحاسب الآلي .

إن معظم الذين يدرسون في الجامعات العربية ممن حصلوا على شهادة الدكتوراه في تخصصات مختلفة غير معدين في مجال التدريس ، فالتدريس له أساليب وطرق يجب إتباعها لتحقيق الأهداف التربوية في العملية التعليمية ، وبالرغم من وجود كليات التربية في معظم الجامعات ، إلا أنه لا توجد برامج تدريبية تطويرية لرفع مستواهم من الناحية التربوية لرفع مستواهم في طرق التدريس وتوصيل المعلومات . وتقع على الجامعات مسؤولية كبيرة لتطوير أعضاء هيئة التدريس لتحقيق النوعية في التعليم .

ولضمان النوعية في عمل أعضاء هيئة التدريس ، فإنه يمكن اتباع مايلي :

- وضع معايير عالية لتقييم الأداء ويشترك الطلبة في تقييم أعضاء هيئة التدريس .

- ربط عملية الترقيات العلمية بمدى ما حققه عضو هيئة التدريس في تطوير طرق التدريس واستخدام الحاسب الآلي والوسائل التعليمية .

- أن تشتمل البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس على البحوث التطويرية للجامعة والمجتمع .

- الإشراف الغير مباشر على أعضاء هيئة التدريس لتلافي الازدواجية في تدريس المواد الدراسية، ولمعرفة مدى الالتزام في المحاضرات، والمشاركة في اللجان .
- وضع الحوافز المعنوية والمادية لأعضاء هيئة التدريس المبدعين في العمل لتشجيعهم على الاستمرار في الإبداع والابتكار .

رابعاً: إدارة الجامعة

تعتبر الإدارة من أهم العوامل المهمة لنجاح الجامعة في بلوغها لأهدافها . فيوجد بعض الجامعات التي تتوفر لديها الطاقة البشرية والتمويل الكافي ولكنها لم تحقق نجاحاً في التغلب على المشكلات المتعلقة بالكفاءة الداخلية والخارجية، فقد تكون بعض الجامعات السبب في وجود بطالة الخريجين، أو أن الجامعة تطبق لوائح قديمة لا تتناسب مع العصر الحديث ومتطلباته، وبذلك تكون الإدارة سبباً في تراكم المشكلات بدلاً من أن تساعد في حلها .

وإذا كانت الإدارة الجامعية المتمثلة في الأقسام وعمادات الكليات ومجالس الجامعة ومدير الجامعة ومساعديه تسعى لتحقيق أهداف الجامعة المتمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، إلا أن الإدارة الوسطى في معظم الجامعات السعودية لا تختلف عن أي إدارة في أي مصلحة حكومية، من حيث الروتين واستخدام الإدارة التقليدية في تسيير شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين، بحيث أصبحت هذه الإدارة توجد فجوة بينها وبين إدارات الكليات وإدارة الجامعة. فالإدارة الوسطى في الجامعة هي إدارة خدمات لتحقيق أهداف الجامعة، ولذلك فإن نجاح إدارة الجامعة يكمن في تدريب وتطوير مهارات الإداريين في هذه الإدارة بحيث يعي كل موظف أهمية استخدام التقنيات الحديثة في الإدارة للإسراع في البت في المعاملات، وتزويدهم بمعارف حول رسالة الجامعة في المجتمع .

فالإدارة الناجحة هي التي تفوض المسؤوليات والصلاحيات للجهات ذات العلاقة باتخاذ القرارات، وتعتمد على أن كل شخص مسؤول عن عمله، عن النجاح

والإخفاق . فالإدارة التقليدية التي تسعى إلى تسيير الأعمال وحل المشكلات اليومية ، وتركز على الإنجازات والتوسع في المرافق واستغراقها في حل مشكلة التزايد والنمو الطلابي وإغفال الجوانب التطويرية ، فإنها لم تعد صالحة في العصر الحديث . إن الجامعة في حاجة إلى إدارة تركز على التنمية والتي تعتبر عملية مخططة تهدف إلى إيجاد تغييرات تركيبية يترتب عليها ازدياد في الجدارة الإنتاجية للمهام الجامعية البحثية والتدريسية والإرشادية وخدمة المجتمع . فالجامعة تحتاج إلى قيادة تربوية تعمل على ابتكار أعمال ومشاريع جديدة والتخطيط لمستقبل معلوماتي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين .

خامسا : المباني والتجهيزات

بالرغم من توفر المباني الجديدة والمناسبة في معظم الجامعات ، إلا أنها أصبحت مزدحمة بالطلبة والطالبات ، حيث لم تعد الغرف الدراسية كافية لعدد الطلبة ، كما أن طاقتها الاستيعابية محدودة لأنها قد صممت في وقت لا يوجد فيه إقبال متزايد على التعليم العالي مقارنة بما يحدث في السنوات الأخيرة ، حيث يجد الطلبة صعوبة في الحصول على مقاعد داخل غرفة الصف ، كما أن متابعة الطلبة للأستاذ أصبحت في أدنى المستويات بسبب تكديس الطلبة داخل الفصل الدراسي .

تعتبر المباني الجامعية الوسط الذي يتم فيه تنفيذ العملية التعليمية ، ولا شك أن وجود المناخ الملائم من حيث السعة والتهوية وسهولة الصيانة ، وتوفير الخدمات الضرورية في المبنى يساعد إلى حد كبير في تحقيق العملية التعليمية ، وتحسين نوعيتها . ويمكن للقطاع الخاص المشاركة مع الجامعة في تمويل إقامة المباني وتجهيزاتها . كما يمكن للقطاع الخاص تجهيز المعامل والمختبرات والمكتبات ، وتوفير التكنولوجيا والوسائل التعليمية والتدريبية ، حسب مواصفات عالية ، مما يساعد في تحسين نوعية التعليم وبالتالي استفادة القطاع الخاص والقطاع الحكومي من منجزاتها . إن إشراك قطاع الأعمال يساعد إلى حد كبير في تحسين منجزات مؤسسات التعليم العالي .

سادسا : التمويل

لا يمكن لأي خطة أو برنامج أو مشروع أن يرى النور بدون تمويل لأنشطته وبرامجه ، وقد أخفقت مشاريع ذات جدوى اقتصادية بسبب عدم توفر التمويل الكافي ، وتمويل الجامعة يأتي معظمه من المصادر الحكومية ، التي تتعرض لهزات اقتصادية يفرضها السوق العالمي بسبب انخفاض أسعار السلع الخام المصدر من الدول النامية للدول المتقدمة.

وتدل جميع المؤشرات إلى أن المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون وبعض الدول النامية ستواجه أزمة اقتصادية نتيجة لتدهور أسعار البترول ومواد الخام في السنوات المقبلة لأن عدم تطوير مواد الخام وتصنيعها وتكريرها وإيجاد بدائل للدخل من قبل الدول النامية يجعل اقتصادها ضعيفا وتفقد قوتها في المنافسة ومواجهة التكتلات الدولية ، ويستطيع التعليم المتطور الذي يعتمد على التقنيات الحديثة إيجاد الحلول والبدائل لمصادر الدخل من خلال الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات.

إن تدني الإنفاق على البحث العلمي الذي لا يتعدى " ٠,٤ ٪ " من الناتج القومي يعتبر أحد المؤشرات الأساسية في تدني مستوى التعليم الجامعي . ولذلك فإن التمويل يعتبر من الركائز الأساسية لنجاح الجامعة في بلوغها لأهدافها ، ولا يقتصر الأمر على وجود التمويل ، وإنما وجود إدارة واعية تستطيع إدارته وترشيده إنفاقه لكي يكون لتطوير العملية التعليمية جزء من هذا التمويل للمساهمة في إيجاد برامج ومشاريع جديدة .

ويمكن أن يقوم القطاع الخاص بدور كبير في تمويل بعض المشروعات الجامعية ، كما أنه يمكن تشغيل مراكز البحث العلمي في مختلف الكليات للقيام ببعض الدراسات والاستشارات للقطاع الخاص ، مما يساعد الجامعة في الحصول على تمويل

(٧) عبد العزيز بن عثمان التويجري " أي دور للجامعات في العالم الإسلامي " صحيفة الحياة ، الثلاثاء

يمكن الاستفادة منه في تطوير البحث العلمي ومتطلباته ، ويساعد في تحفيز أعضاء هيئة التدريس وتحقيق علاقة وثيقة مع مؤسسات المجتمع .

عمليات الجامعة :

تعتبر عمليات الجامعة من أهم المراحل التي تتفاعل فيها جميع مدخلات الجامعة من خطط وأنظمة وطرق وأساليب ومواد علمية وأجهزة وتكنولوجيا وطلبة وأعضاء هيئة التدريس وبحوث ودراسات لكي يمكن الحصول على مخرجات تختلف تماما عن المدخلات . وفي خلال هذه العملية يمكن الحكم فيما إذا كانت الجامعة تؤدي رسالتها بفعالية ، أم أن برامجها تحتاج إلى إعادة نظر من قبل جهات تقييم وتطوير من قبل جهات خارجية .

لقد اتضح من عمليات الجامعة أن طرق التدريس الجامعي مازالت تقليدية حيث تركز على التلقين وحفظ الدروس العملية والنظرية بدلا من التركيز على الإبداع والابتكار ، كما أن غياب التوجيه والإرشاد الأكاديمي الفعال خلال دراسة الطالب في الجامعة يسبب في مشكلات كثيرة منها تنقل الطلاب بين الأقسام والتخصصات مما يربك العملية التعليمية من ناحية ويساعد على إبقاء الطالب فترة أطول في الجامعة وزيادة الإنفاق الجامعي من ناحية أخرى .

كما أن معظم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي مازالت تستخدم وسائل الإيضاح القديمة ، حيث أن غالبية أعضاء هيئة التدريس يستخدمون السبورة والطباشير في الوقت الذي يستخدم فيه معلمي المرحلة الابتدائية في بعض الدول المتقدمة الحاسبات الآلية في الفصول الدراسية . ويتخرج الطالب من مؤسسات التعليم العالي وليس لديه مهارات البحث العلمي ، ومهارات التعامل مع التقنية التي يحتاجها سوف العمل ، ومن خلال تحليل عمليات الجامعة يمكن الكشف عن العناصر ذات العلاقة بتدني الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعة .

أولا : النصاب التدريسي لعضو هيئة التدريس

تختلف الجامعات من حيث الأعباء التدريسية لأعضاء هيئة التدريس فيها، ففي بعض الجامعات تكون الأعباء مرتفعة، نتيجة لارتفاع عدد الطلبة في بعض الجامعات، وفي هذه الحالة يكون عضو هيئة التدريس مشغولاً في التدريس على حساب البحث العلمي، الذي يعتبر هدفاً رئيساً من أهداف الجامعة. كما إن انشغال عضو هيئة التدريس بالأعمال اليومية تجعله في معزل عن التطورات الحديثة في مجال تخصصه، مما يقلل من دور الجامعة في خدمة المجتمع. إن وجود النصاب التدريسي المناسب يساعد في وجود الوقت الكافي لأعضاء هيئة التدريس في ممارسة الإرشاد الأكاديمي وتوجيه الطلبة، كما يساعدهم على التفرغ لأعمال البحث العلمي. كما أن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة يعتبر أحد المؤشرات على مستوى نوعية التعليم، حيث تنخفض النوعية كلما زاد نسبة الطلبة للأستاذ.

كما أن تحسين النوعية في عملية التعليم لا تقتصر على تحسين النصاب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، ولكن يجب التركيز على تطوير أعضاء هيئة التدريس من خلال البرامج التدريبية في مجال التخصص واستخدام التقنية وتطوير الأداء في طرق التدريس وتنشيط الندوات والمحاضرات داخل الجامعة وخارجها، وإيجاد الحوافز المعنوية والمادية التي تساعد في أن يكون عضو هيئة التدريس عضواً فعالاً في الجامعة.

ثانيا : طرق التدريس

تحدد نوعية التدريس في الطرق المستخدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس، فمعظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات يعتمدون في تقديمهم وتقويهم للمواد الدراسية على تلقين، ولذلك انتشرت ظاهرة المذكرات الدراسية التي تباع في مكاتب خدمات الطالب الجامعي. كما أن طرق التدريس عقيمة من ناحية افتقارها لاستخدامها وسائل التقنية الحديثة، فما زالت في كليات التربية تلك الوسائل القديمة

التي تعتمد على عرض فوق الرأس (Over head projector)، في حين أن وسائل التعليم تطورت لتشمل الحاسبات الآلية ليس لاستعمال المعلم ولكن ليقوم الطالب باستخدامها لدمج التقنية في المادة الدراسية في الفصل الدراسي في مدارس التعليم العام في الدول المتقدمة. وفي الوقت الذي يتم فيه ربط المدارس بالإنترنت فإن قاعات المحاضرات في الجامعات السعودية وفي معظم الجامعات العربية لا توجد بها خدمات الإنترنت. بل إن أعضاء هيئة التدريس في معظم الجامعات العربية ما زالوا في تعداد الأميين في مجال الحاسب الآلي واستخدام الإنترنت، أو أنها موجودة ولم يتم توصيلها للقاعات الدراسية ومكاتب أعضاء هيئة التدريس، وإذا استمر الوضع بهذه الطريقة فإن طرق التدريس الحالية سوف تستمر لفترة طويلة مما يحد من اكتساب مهارات التفكير والإبداع والبحث العلمي. ويمكن من خلال معرفة طرق التدريس في الجامعة تحديد المهارات المكتسبة من قبل الطلبة ونوعيتها، فكلما كانت طرق التدريس تقليدية كلما كانت المهارات المكتسبة بعيدة عن احتياجات الواقع الملموس في سوق العمل الذي يتطلب مهارات تتناسب مع حيويته وديناميكيته، وبذلك تفقد الجامعة علاقتها مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية القائمة.

ثالثاً: التخصصات الجامعية

تعتبر التخصصات الجامعية ومدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية المحور الأساسي الذي تركز عليه العلاقة بين الجامعة وبين متطلبات التنمية في المجتمع. فقد اتضح أن الجامعات السعودية والجامعات الخليجية تعاني من وجود التخصصات التي لا تتوافق مع متطلبات التنمية، فقد أشار المنيع (١٤٠٨ هـ) في دراسته التحليلية حول أعداد خريجي التخصصات الجامعية ومدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية في دول الخليج ما يلي^٨:

(٨) محمد عبدالله المنيع "دراسة تحليلية لأعداد خريجي التخصصات الجامعية ومدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية في دول الخليج العربية، حولية كلية التربية، جامعة قطر، السنة السادسة، ١٤٠٥ هـ

- ١ - عدم تمشي بعض التخصصات الجامعية مع التطورات الحديثة في المجالات العلمية والعلوم الإنسانية وخصوصاً تلك التي مضى على إنشائها فترة طويلة دون إعادة النظر في مستواها في ضوء التطورات العلمية واحتياجات المجتمع .
 - ٢ - إن بعض الخريجين في التخصصات الإنسانية يعملون في وظائف ليست لها صلة بتخصصاتهم .
 - ٣ - تقف بعض سياسات القبول في الجامعات عائقاً في مواصلة خريجي ثانوية القسم العلمي في الاستمرار في التخصص العلمي في الجامعة، وبذلك يزداد خريجي التخصصات الإنسانية .
- ويرجع عدم ملائمة بعض التخصصات الجامعية إلى البطء في تغيير وتطوير الخطط الأكاديمية في كليات الجامعة، وإن حدث تغيير في بعض الخطط الدراسية فإنه غالباً ما يكون في الشكل أكثر من المضمون . كما أن تطوير الخطط الدراسية لا يخضع للتقويم الداخلي والخارجي، ولا يتم مشاركة جهات من سوق العمل في اتخاذ القرار حول الخطط الدراسية المقترحة .

المخرجات :

تعتبر المخرجات المحصلة النهائية لما حققته الجامعة من إنجازات خلال السنوات التي قضاها الطلبة في الجامعة من خلال المعارف والمهارات التي اكتسبوها للمساهمة في التنمية الشاملة في المجتمع . وغالباً ما تقاس فعالية المخرجات بالأهداف فعندما يوجد عدم توافق بينهما فإنه يوجد خلل في المخرجات . ويمكن توضيح مدى علاقة مخرجات التعليم العالي بالتنمية من خلال عدة طرق منها :

١ - أن القطاع الخاص سيكون الموظف الرئيسي لمخرجات الجامعات

تشير الخطة السادسة تشير إلى أن التوظيف في القطاع الحكومي سيكون محدوداً، حيث أنه سوف لن يتوفر إلا ما يقارب ٩٥٠٠ وظيفة خلال سنوات الخطة (١٤١٥ هـ - ١٤٢٠ هـ) والتي يقع أغلبها في قطاعي التعليم والصحة، مما يؤكد على

أن القطاع الخاص سيكون القطاع الذي يتوقع منه أن يستوعب ما تبقى من العمالة المواطنة التي يتوقع دخولها إلى سوق العمل خلال سنوات الخطة، وهو ما يقارب ٩٥٪ من مجموع العمالة المتوقعة والمقدرة بـ ١٩١٧ ألف موظف (وزارة التخطيط، ١٤١٥هـ: ١٨٣-١٨٥). ولكن القطاع الخاص لن يسمح بقبول خريجي الجامعات إلا إذا كانت التخصصات الجامعية ملائمة لاحتياجاته. ولكن الواقع يشير إلى أن الجامعات مازالت تخرج أعدادا كبيرة في تخصصات لا يحتاجها المجتمع ويتضح ذلك من الجدول رقم (٥)، حيث تغلب التخصصات النظرية على التخصصات العلمية.

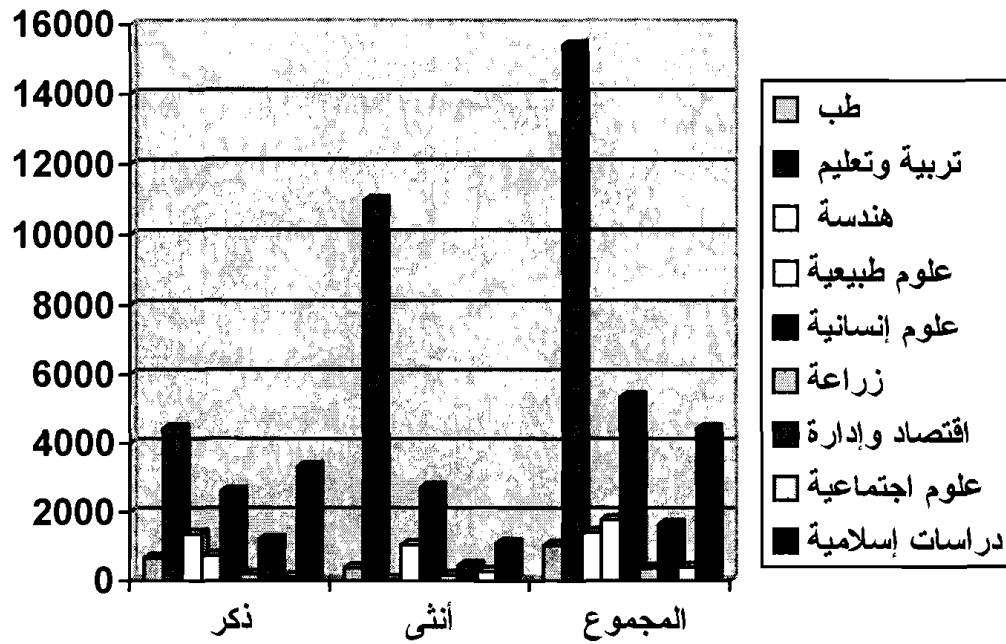
يتضح من الجدول رقم (٥) أن معظم خريجي التعليم العام ١٤١٦/١٤١٧هـ، هم من ذوي التخصصات الأدبية والتي تشمل التربية والتعليم والعلوم الإنسانية، والاقتصاد والإدارة، ونسبة الخريجين في هذه التخصصات ٨٥٪، بينما لم يتخرج من الجامعات السعودية في نفس الفترة سوى ١٥٪ في التخصصات العلمية التي تشمل العلوم الطبية والعلوم الطبيعية والزراعة.

الجدول رقم (٥). خريجو التعليم العالي حسب مجال الدراسة لعام ١٤١٦/١٤١٧هـ^٩

مجال الدراسة الجامعية	ذكر	أنثى	المجموع	النسبة
طب	٦٦٥	٣٧٨	١٠٣٦	٣,٢٦
تربية وتعليم	٤٤٣٥	١٠٩٦٩	١٥٤٠٤	٤٨,٤٢
هندسة	١٣٦١	٤٦	١٤٠٧	٤,٤٢
علوم طبيعية	٧٣٢	١٠٤٧	١٧٧٩	٥,٥٩
علوم إنسانية	٢٦١٦	٢٧٢٦	٥٣٤٢	١٦,٧٩
زراعة	١٨٩	١٧٤	٣٦٣	١,١٤
اقتصاد وإدارة	١١٩٩	٤٥٢	١٦٥١	٥,١٩
علوم اجتماعية	١١٨	٢٨٣	٤٠١	١,٢٦
دراسات إسلامية	٣٣٢٤	١٠٩٩	٤٤٢٣	١٧,٩٠
المجموع	١٤٦٣٩	١٧١٧٢	٣١٨١١	١٠٠

(٩) وزارة التعليم العالي "التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: دراسة قطرية" مقدمة للمؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، بيروت، ٢-٥ مارس، ص ٣٩، ١٩٩٨م.

وبالرغم من أن خطة التنمية السادسة قد أكدت على تفاعل نشاط مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الجامعات السعودية مازالت تضخ أعدادا كبيرة في المجتمع لا يتوافق تأهيلهم مع احتياجات سوق العمل. حيث يتضح من الشكل رقم (٥) أن معظم الخريجين من ذوي التخصصات النظرية، بينما يحتاج سوق العمل خريجين في تخصصات علمية وتقنية، فالطلبة الذين سوف يتخرجون مع نهاية الخطة السادسة في عام ١٤٢٠هـ، لن يكون تأهيلهم وتهيأ تهم لسوق العمل مختلفا عن الخريجين في السنة الأولى التي بدأت فيها خطة التنمية السادسة، حيث تظل نسبة الخريجين في التخصصات الأدبية تشكل نسبة كبيرة.



الشكل رقم (٥). عدد الخريجين في مختلف التخصصات

جدول رقم (٦). درجة التوافق بين نوعية مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل (رأي مسنولي التوظيف بالقطاع الخاص)^{١٠}

الرقم	مخرجات التعليم العالي	الجموع	كبيرة	%	متوسطة	درجة %	التوافق ضعيفة	%	لا تؤثر	%	Mean	Stddev
١	التعليم الجامعي التطبيقي	١٢٠	٥٦	٤٦٫٧	٦٠	٥٠٫٠	٢	١٫٧	٢	١٫٧	٢٫٤٢	٠٫٦٢
٢	التعليم الجامعي النظري	١٢٠	-	-	٨	٦٫٧	١٠٨	٩٠٫٠	٤	٣٫٣	٢٫٠٣	٠٫٣٢
٣	التعليم الجامعي الأكاديمي	١٢٠	١٨	١٥٫٠	٤٨	٤٠٫٠	١٢	١٠٫٠	٤٢	٣٥٫٠	٢٫٣٥	١٫١١
٤	الدبلوم التربوي	١٢٠	٢	١٫٧	٢٤	٢٠٫٠	٣٤	٢٨٫٣	٦٠	٥٠٫٠	١٫٧٣	٠٫٨٤
٥	دبلوم الحاسب الآلي	١٢٠	٢	١٫٧	٢٠	١٦٫٧	٩٨	٨١٫٧	-	-	٢٫٢٠	٠٫٤٤
٦	دبلوم الترجمة	١٢٠	٢	١٫٧	١٦	١٣٫٣	٣٤	٢٨٫٣	٦٨	٥٦٫٧	١٫٦٠	٠٫٧٨

(١٠) سالم بن سعيد القحطاني "مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية ورقة مقدمة لندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية رؤية مستقبلية للقرن الحادي والعشرين"، الرياض ٢٥ - ٢٨ / ١٠ / ١٤١٨ هـ

٢ - درجة التوافق بين توعية مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل
ولمعرفة احتياجات سوق العمل فقد أشار القحطاني (١٤١٩ ، ص ١٩-٢١) في
دراسته الميدانية عن مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات التنمية في المملكة
فقد أوضح درجة التوافق بين نوعية مخرجات التعليم العالي من التخصصات المختلفة
ومتطلبات سوق العمل ، وكذلك العوامل التي تسهم في عدم التوافق ، وأسباب عدم
ملاءمة خريج التعليم العالي في القطاع الخاص ، وكانت النتيجة أن مخرجات التعليم
العالي من التخصصات المختلفة غير متجانسة مع سوق العمل ، حيث اتضح أن هناك
توافقا كبيرا أو متوسطا بين التخصصات العلمية ومتطلبات السوق ، بينما اتضح
عكس ذلك فيما يتعلق بالتخصصات النظرية.

٣ - العوامل التي تساهم في عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل
يتضح من الجدول رقم (٧) أن العوامل التي تسهم في عدم توافق مخرجات التعليم مع
متطلبات سوق العمل تكمن في عدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات
السوق ، وعدم إشراك قطاع العمل في تحديد سياسة القبول وعدم تطوير المناهج حسب
حاجة سوق العمل . وعدم تعاون جهات تخطيط القوى العاملة بالشكل المطلوب ،
وعدم جدوى الإرشاد الطلابي ، والرسوب والتسرب والتلقين .

٤ - العوامل التي تساهم في عدم ملاءمة خريجي الجامعات لمتطلبات القطاع الخاص
أما أسباب عدم ملاءمة خريج التعليم العالي للعمل في القطاع الخاص ، كان أبرز هذه
العوامل يتمثل في عدم إلمام خريجي الجامعات باستخدامات الحاسب الآلي وضعف
لغتهم الإنجليزية وافتقارهم إلى الخبرة. ويظهر الجدول (٨) ترتيب هذه العوامل حسب
درجة مساهمتها في عدم ملاءمة الخريج لمتطلبات القطاع الخاص .

جدول رقم (٧). العوامل التي تساهم في عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل (رأي مستولي التوظيف بالقطاع الخاص)^{١١}

الرقم	الأسباب	الجموع	كثيرة	%	متوسطة	درجة	المساهمة	%	لا توجد	% -	Mean	Std.
١	عدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات السوق	١٢٠	١٠٠	٨٣٫٣	٢٠	١٦٫٧	-	-	-	-	٣٫٨٣	٠٫٣٧
٢	عدم إشراك قطاع العمل في تحديد سياسة القبول	١٢٠	٩٦	٨٠٫٠	٢٤	٢٠٫٠	-	-	-	-	٣٫٨٠	٠٫٤٠
٣	عدم تطوير المناهج بحسب حاجة سوق العمل	١٢٠	٩٠	٧٥٫٠	٢٨	٢٣٫٣	٢	١٫٧	-	-	٣٫٧٣	٠٫٤٨
٤	عدم تعاون جهات تخطيط القوى العاملة بالشكل المطلوب	١٢٠	٨٦	٧١٫٧	٣٢	٢٦٫٧	٢	١٫٧	-	-	٣٫٧٠	٠٫٥٠
٥	عدم جدوى الإرشاد الطلابي	١٢٠	٧٠	٥٩٫٣	٤٦	٣٩٫٠	٢	١٫٧	-	-	٣٫٥٧	٠٫٥٣

^(١١) سالم بن سعيد القحطاني، مرجع سابق

تابع جدول رقم ٧

الرقم	الأسباب	الجموع	كثيرة	%	متوسطة	درجة %	المساهمة ضعيفة	%	لا توجد	٪-	Mean	Std.
٦	ارتفاع نسبة التسرب بين طلاب الجامعة	١٢٠	٦٠	٥٠ر٥٠	٥٠	٤١ر٧	٦	٥ر٥	٤	٣ر٣	٣ر٣٨	٠٧٤
٧	الاعتماد على أسلوب التلقين في التعليم العالي	١٢٠	٥٦	٤٦ر٧	٥٠	٤١ر٧	١٤	١١ر٧	-	-	٣ر٣٥	٠٦٨
٨	ضعف الاعتماد على التعليم التطبيقي	١٢٠	٤٦	٣٨ر٣	٦٤	٥٣ر٣	١٠	٨ر٣	-	-	٣ر٣٠	٠٦٢
٩	عدم الاعتماد على التعليم التعاوني	١٢٠	٣٦	٣٠ر٥	٧٦	٦٤ر٤	٦	٥ر١	-	-	٣ر٢٥	٠٥٤
١٠	عدم تنمية القدرة على الإبداع والابتكار	١٢٠	٢٢	١٨ر٣	٨٦	٧١ر٧	١٢	١٠ر٥	-	-	٣ر٠٨	٠٥٣

جدول رقم (٨). العوامل التي تساهم في عدم ملائمة خريجي الجامعات لمتطلبات القطاع الخاص (رأي مسؤولي التوظيف بالقطاع الخاص)^{١٢}

الرقم	الاسباب	المجموع	كبيرة	%	متوسطة	درجة %	المساهمة ضعيفة	%	لا توجد	%-	Mean	Std.
١	ضعف اللغة الإنجليزية	١٢٠	١٠٢	٨٥,٠	١٦	١٣,٣	٢	١,٧	-	-	٣,٨٣	٠,٤٢
٢	عدم الإلمام باستخدامات الحاسب الآلي	١٢٠	١٠٢	٨٥,٠	١٦	١٣,٣	٢	١,٧	-	-	٣,٨٣	٠,٤٢
٣	عدم توفر الخبرة الكافية	١٢٠	٨٨	٧٣,٣	٤	٣,٣	١٦	١٣,٣	١٢	١٠,٠	٣,٤٠	١,٠٦
٤	ضعف التأهيل التخصصي	١٢٠	٣٢	٢٦,٧	٨٤	٧٠,٠	٤	٣,٣	-	-	٣,٢٣	٠,٥٠
٥	ضعف القدرة التحليلية	١٢٠	٢٨	٢٣,٣	٧٦	٦٣,٣	١٦	١٣,٣	-	-	٣,١٠	٠,٦٠
٦	ضعف القدرات التطبيقية	١٢٠	١٤	١١,٧	٨٤	٧٠,٠	٢٢	١٨,٣	-	-	٢,٩٣	٠,٥٥

(١٢) سالم بن سعيد القحطاني، مرجع سابق

تابع جدول رقم ٨.

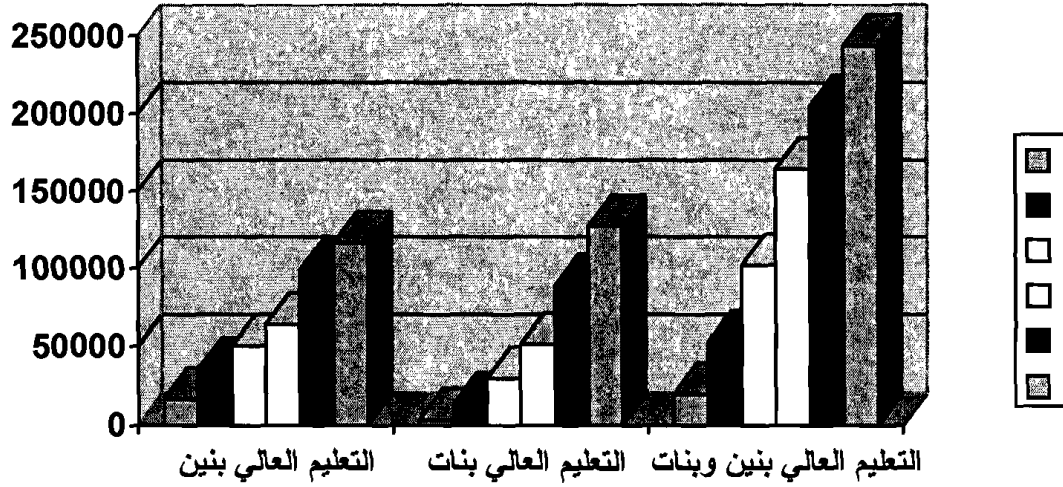
الرقم	الأسباب	المجموع	كبيرة	%	متوسطة	درجة %	المساهمة ضعيفة	%	لا توجد	%-	Mean	Std.
٨	الافتقار إلى الجدية والشعور بالمسؤولية	١٢٠	١٢	١٠ر٠	٦٤	٥٣ر٣	٤٠	٣٣ر٣	٤	٣ر٣	٢٧٠	٠ر٦٩
٩	الافتقار إلى الانضباط	١٢٠	٨	٦ر٧	٢٠	١٦ر٧	٥٤	٤٥ر٠	٣٨	٣١ر٧	١٩٨	٠ر٨٧
١٠	عدم التعاون بين الزملاء		-	-	٣٠	٢٥ر٠	٤٦	٣٨ر٣	٤٤	٣٥ر٧	١٨٨	٠ر٧٨
١١	عدم إطاعة الرؤساء	١٢٠	-	-	٢٦	٢١ر٧	٤٨	٤٠ر٠	٤٦	٣٨ر٣	١٨٣	٠ر٧٦

٥ - واقع تعليم وعمل المرأة

لقد تحقق نجاح كبير في تعليم المرأة خلال خطط التنمية من الناحية الكمية والنوعية ، فالجدول التالي يوضح التعليم العالي للبنات خلال خطط التنمية من عام ١٣٩٠ هـ إلى عام ١٤١٧ هـ.

الجدول رقم (٩). التطور الكمي للتعليم العالي للبنين والبنات

السنة	التعليم العالي بنين	التعليم العالي بنات	التعليم العالي بنين وبنات
١٣٩٥	١٦١٧١	٢٩٢٢	١٩٢٦٣
١٤٠٠	٣٥٣٢٥	١٢٦٦٥	٥٢٣٥٣
١٤٠٥	٥٠٠٩٤	٢٩٣٠٠	١٠١٧٧١
١٤١٠	٦٣٩٠٥	٥١٢٤٤	١٦٤٢٠٧
١٤١٥	٩٨٣٥٨	٨٨٨٥٢	٢٠٤٤٩١
١٤١٧	١١٦٢٢٣	١٢٧٣٤٢	٢٤٣٥٨٥



الشكل رقم (٦). التطور الكمي للتعليم العالي للبنين والبنات في الفترة من ١٣٩٥ هـ إلى ١٤١٧ هـ

يتضح من الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٦) أن التعليم العالي للبنات ينمو نمواً أكبر من نموه للبنين ، حيث فاقت أعداد الطالبات في التعليم العالي في عام ١٤١٧ هـ ، أعداد التعليم العالي للبنين.

لقد وضعت خطة التنمية الأولى البداية الحقيقية لمشاركة المرأة السعودية في التنمية ، حيث أشارت الخطة إلى زيادة تدريجية في نسبة اليد العاملة من الإناث في المجالات المسموح لها بالعمل فيها ، وقد حددت خطة التنمية الثانية بأنه خلال الخطة الأولى فقد ارتفعت نسبة مساهمة السعوديات في الأيدي العاملة من ٠,٥ ٪ إلى ١ ٪ خلال خطة التنمية الأولى (٤ ، ص ٣٥) وفي عام ١٣٩٥ هـ بلغ عدد العاملات السعوديات (٩٦) ألف ارتفعت النسبة إلى (١٤٥) ألف عام ١٤٠٠ هـ أي بزيادة سنوية تقدر بحوالي (٩,٠٠ ٪) ، ونسبة مشاركة المرأة في مجموع القوى العاملة لا تتجاوز (٧,٣ ٪) ، (٢ ، ص ٥٢) ، وفي عام ١٤٠٤ بلغ مجموع العاملات (١٢٠٠٠٠) عاملة أي بنسبة (٧,٧ ٪) من مجموع القوى العاملة السعودية . وأن معدل النمو السنوي المتوقع لهذه العمالة النسائية في الخطة الثانية يبلغ ١٢,٥ ٪ سنوياً .

كما ساهمت المرأة السعودية في إدارة التنمية والتخطيط لها من خلال الوظائف التي تبوأتها في المدارس والمعاهد والكليات ، ومن الأعمال الفنية التي تقوم بأدائها كمعلمة وعضو هيئة تدريس ومشرفة تربوية وإدارية واجتماعية . كما أن دور المرأة لا يقتصر على القطاعات التعليمية والصحية ، وإنما تعدى ذلك ليشمل المساهمة في قطاع البنوك حيث توجد البنوك النسائية وكذلك المساهمة في الأمن العام والمطارات ، وكذلك المساهمة في الصحافة والبرامج الإذاعية ، وبعض المؤلفات والكاتبات اللاتي أسهمن في الحركة الثقافية والإعلامية .

وبالرغم من زيادة أعداد الطالبات في التعليم العالي عن البنين ، إلا أن مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل مازالت متدنية بالنسبة لإجمالي حجم القوى العاملة ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود فرص وظيفية في الوقت الحاضر تتناسب مع طبيعة المرأة ضمن إطار الشريعة الإسلامية ، ولذلك اتجهت الطالبات إلى الدراسات

الإنسانية أكثر منه إلى الدراسات العلمية والتقنية والفنية حيث توجد الوظائف التعليمية.

يعتبر التعليم الأساس في توجيه عمل المرأة، ولكن التخصصات المتاحة في الوقت الحاضر لا تتفق وحاجة سوق العمل فالمرأة تدرس تخصصات ليس لها علاقة باحتياجات القطاع الخاص من ناحية ولا توافق مع حاجة المرأة من ناحية أخرى . فالجامعات ومعاهد التدريب لم تفكر جدياً في توفير برامج تعليمية وتخصصات علمية تسهم في تأهيل المرأة للعمل في قطاعات حيوية أخرى غير قطاع التعليم، بالرغم من أن الاستراتيجية العامة لخطة التنمية السادسة قد أشارت بالنسبة لعمل المرأة إلى أن التركيز سيكون على توجيه المرأة وتوعيتها بمجالات العمل المتاحة لها وتبصير المواطنين بالإسهام المتوقع من المرأة في تحقيق أهداف التنمية .

ومع وجود الأعداد المتزايدة من الخريجات ومحدودية عمل المرأة السعودية، فإنه يوجد أعداد لا يستهان بها من الخريجات اللاتي يبحثن عن عمل، مما ينذر بوجود بطالة الخريجات في مجتمع يحتاج إلى جميع القوى البشرية للمساهمة في التنمية الشاملة، ويستدعي ذلك النظر بجدية إلى احتياجات سوق العمل من العمالة النسائية لتحديد التخصصات العلمية والتقنية التي يمكن للمرأة السعودية المشاركة فيها في ظل التقاليد والشرعية الإسلامية، مثل إقامة بعض المصانع النسائية وبعض الأعمال التي لا يوجد فيها اختلاط مباشر مع الرجل .

٦- الاتصال بين الجامعات وقطاع الأعمال

وفي دراسة أجراها جفري (١٩٩٧)^{١٣} لعينة صغيرة من رجال الأعمال تتكون من ٦٣ شخصاً في المنطقتين الغربية والوسطى حول الاتصال بين قطاع الأعمال والجامعات السعودية أكد ٦٧٪ من العينة أن الاتصال بين رجال الأعمال والجامعات مفقود، وأوضح ٨٣٪ منهم أنه لم يحدث أي تطور في هذا المجال حديثاً . وأشار ٣٦٪

(١٣) جفري، ياسين. "استفتاء الاقتصادية: تضامن مع دعوة الأمير نايف حول سوق العمل"،

الاقتصادية، ع ١٣٢٠، ص ١٤، الأحد ٣٠ مارس ١٩٩٧ م.

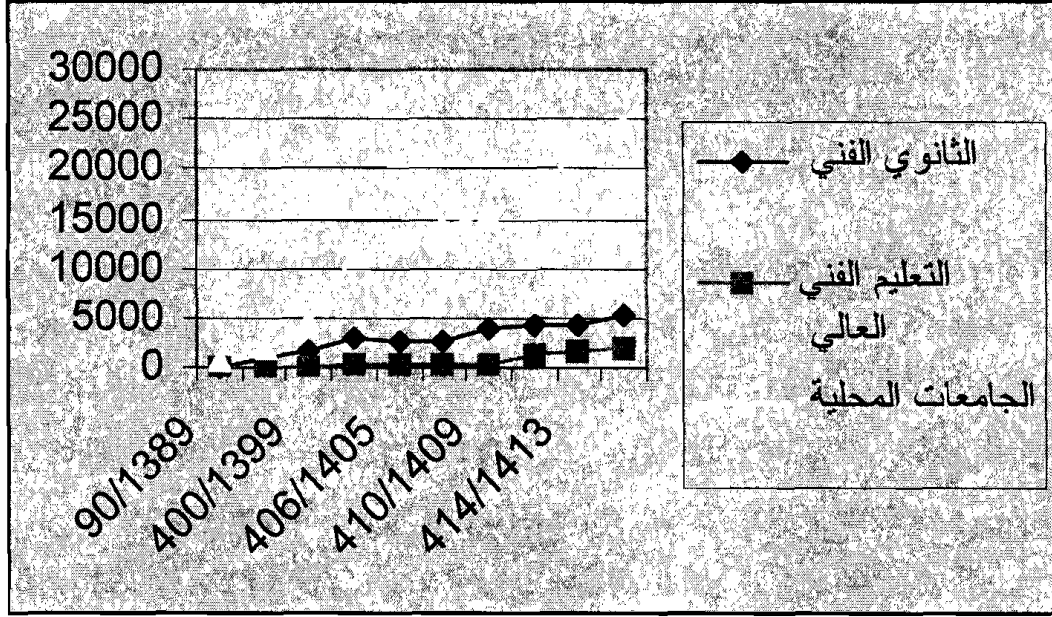
من العينة أن الاتصال يجب أن يكون بهدف المساعدة في بناء احتياجات القطاع الخاص ، كما أوضح ٧٨ ٪ من العينة أن التغيير والتطوير في المناهج يجب أن يتم في الكليات العلمية ، وأشار ٦٩ ٪ أنه يجب أن يشمل الكليات النظرية أيضا.

٧- لخريجون

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن خريجي المرحلة الثانوية من الطلبة في المملكة العربية السعودية في تزايد مستمر فقد ارتفع عددهم من ٢٨٠٩ في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ إلى ٩٣٨٨٦ في العام الدراسي ١٤١٥/١٤١٦هـ ، ويزيد عدد خريجي المرحلة الثانوية في كل عام ، وبالرغم من تزايد عدد الخريجين في مختلف مستويات التعليم إلا أن الخريجين في التعليم الفني والتقني لا يزال محدودا . فخريجو التعليم الثانوي الفني لا يمثلون إلا ٥.٢٤ ٪ من مجموع خريجي المرحلة الثانوية ، كما ان خريجي التعليم العالي الفني لا يمثلون إلا ٧.٣٤ ٪ من خريجي الجامعات المحلية . وهذه النسب تضع المخططيين للتعليم أمام تحدي كبير لوضع استراتيجية لتفعيل دور التعليم لمواجهة التوازن في متطلبات التنمية .

الجدول رقم (١٠). خريجو المرحلة الثانوية والتعليم الثانوي والتعليم الفني العالي والجامعات في الفترة من ١٣٨٩/١٣٩٠ - ١٤١٥/١٤١٦ هـ

السنة	المرحلة الثانوية	الثانوي الفني	التعليم الفني العالي	الجامعات المحلية
١٣٨٩/٩٠	٢٨٠٩	٠	٠	٨٠٨
١٣٩٤/٩٥	٧٢٤٦	٨٤٧	٥٣	١٩٠٩
١٣٩٩/٤٠٠	١٥٥٦٨	١٥٥٠	١٢٤	٤٦٢١
١٤٠٤/٤٠٥	٣٠٤٩٣	٢٩٢٦	١٨٩	١١١٤٥
١٤٠٥/٤٠٦	٣٧١١٧	٢٦٩٣	٢٠٢	١٢٥٠١
١٤٠٧/٤٠٨	٤٩٢٥٣	٢٦٩٣	٢٣٨	١٤٠٧٤
١٤٠٩/٤١٠	٥٦٧٦٢	٣٨٠٨	٢٥٩	١٥٣٨٩
١٤١١/٤١٢	٦٧٣٠١	٤١٤٢	١٤٥٤	١٧٣٧٦
١٤١٣/٤١٤	٨٦٢٣٦	٤٣٣٢	١٥٧٤	٢١٧٢٩
١٤١٥/٤١٦	٩٣٨٨٦	٥٣٦٢	١٩٢١	٢٤٢٥٠



الشكل رقم (٧). مقارنة بين أعداد خريجي التعليم الثانوي الفني والتعليم الفني العالي وبين أعداد خريجي الجامعات المحلية من العام الدراسي ١٣٨٩/١٣٩٠ هـ إلى العام الدراسي ١٤١٥/١٤١٦ هـ في المملكة العربية السعودية

يتضح من الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (٧) أنه يوجد فرق شاسع بين عدد خريجي الجامعات وعدد خريجي الكليات الفنية وكذلك خريجي التعليم الفني الثانوي، فخريجو التعليم الثانوي الفني لا يمثلون إلا ٥,٢٤٪ من مجموع خريجي المرحلة الثانوية، كما أن خريجي التعليم العالي الفني لا يمثلون إلا ٧,٣٤٪ من خريجي الجامعات المحلية. وهذه النسب تضع المخططيين للتعليم أمام تحدي كبير لوضع استراتيجية لتفعيل دور التعليم لمواجهة التوازن في متطلبات التنمية.

نتائج الدراسة

لقد اتضح من خلال الدراسة أن العلاقة بين منجزات التعليم العالي والتنمية الشاملة في المملكة تكمن في مدخلات وعمليات ومخرجات نظام التعليم العالي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- لقد حقق التعليم الجامعي إنجازات كبيرة ساهمت إلى حد كبير في تحقيق أهداف خطط التنمية في المملكة العربية السعودية من القوى البشرية، وحيث إن طموحات المملكة العربية السعودية لا تقف عند الإنجازات الكمية لوحدها، فإن التركيز في الوقت الحاضر على تحقيق نوعية عالية تليق بمكانة المملكة في مجلس التعاون الخليجي ودورها البارز في حل الأزمات العالمية، وقد كشفت الدراسة عن العناصر التي تساعد في تطوير النوعية في التعليم العالي لمواجهة التحديات والتكتلات العالمية وتحقيق الإنجازات العلمية التي تساعد في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية.

٢- أن أهم التخصصات التي يحتاجها سوق العمل بشكل أكبر في السنوات القادمة هي علوم الاقتصاد والمحاسبة، وإدارة الأعمال، وعلوم الحاسب والعلوم والتقنية.

٣- لقد أفرزت الجامعات خريجين في تخصصات ليس لها ارتباط وثيق باحتياجات التنمية مما أثقل كاهل الجامعات نفسها ومؤسسات التدريب في إعادة تأهيل الخريجين، حيث يوجد فائضا كبيرا في أعداد الخريجين الذين يعانون من البطالة المقنعة والسافرة في بعض التخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، في الوقت الذي يوجد فيه نقص واضح في مجالات أخرى تحتاج إليها مؤسسات المجتمع بفرعها العام والخاص، وتتركز مشكلة إعادة تأهيل الخريجين في توجه الطلبة نحو التخصصات الأدبية لغياب التوجيه والإرشاد الأكاديمي الفعال للتخصصات التي تتوافق مع متطلبات التنمية.

٤- يتضح من سمات سوق العمل السعودي وعلاقتها بمخرجات نظام التعليم الجامعي بأنه توجد فجوة بين ما تقدمه الجامعات والمؤسسات التعليمية من تخصصات وبرامج، مما يستدعي النظر جديا في دراسة احتياجات سوق العمل لأن القطاع الخاص سيكون الموظف الرئيسي لخريجي المؤسسات التعليمية، وأن هذا القطاع لا يمكن أن يقوم بهذا الدور ما لم يتوفر لدى الخريجين مهارات وعلوم محددة تتوافق مع احتياجات القطاع الخاص.

٥- محدودية مساهمة المرأة السعودية في التنمية الشاملة في المملكة لأن برامج تعليم الفتاة السعودية لا تهيئ الطالبة لاحتياجات التنمية إلا في نطاق التعليم والخدمات الصحية وبعض المجالات الأخرى ، في حين أنه يمكن أن تساهم في عدد من المجالات بما يتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة.

٦- انخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية بسبب الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ويتمثل ذلك في عدد السنوات التي يقضيها الطالب الجامعة حتى التخرج ، وعدد السنوات التعليمية المستثمرة لكل خريج ، وطرق التدريس التقليدية وعدم استخدام التقنية ، وضعف توافق المؤهلات والخبرات المكتسبة من قبل الخريجين وتلك التي يحتاجه سوق العمل.

٧- ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي من حيث البرامج والتخصصات وسياسات القبول والتخطيط وتوحيد الجهود للمساهمة في تنمية المجتمع ، وضعف التنسيق بين الجامعات وبين جهات التخطيط للعمالة مثل مجلس القوى العاملة والغرف التجارية الصناعية ، وديوان الخدمة المدنية . وضعف التنسيق بين الجامعات والجهات المستفيدة من الخريجين مثل الشركات والمؤسسات الخاصة والشركات المساهمة والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة مثل الخطوط السعودية وشركات الكهرباء وشركة أرامكو ..الخ.

٨- على الرغم من التوسع المستمر في قطاع التعليم العالي وقيامه بدوره الأساسي في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، إلا أن الاهتمام بالتعليم المستمر لم يحظ بالقدر الكافي من قبل مؤسسات التعليم العالي عدا بعض الكليات التي بها وحدات للتعليم المستمر رغم أهمية هذا النوع من التعليم باعتباره أحد وسائل إبقاء القوى العاملة على صلة بأحدث التطورات والتغيرات في مجالات تخصصها.

٩- ضعف الإرشاد الأكاديمي في الجامعات من قبل أعضاء هيئة التدريس واللجان المتخصصة وعمادات القبول والتسجيل ، وينتج عن ذلك الحاجة إلى إعادة تأهيل الخريجين لأنهم اختاروا تخصصات غير مرغوبة من قبل سوق العمل ، بسبب

- عدم توجيه الطلبة للتخصصات التي يحتاجها المجتمع ، مما يشكل تحدي كبير للمؤسسات التعليمية في مراجعة برامجها ومناهجها للتخلص من هذه الظاهرة.
- ١٠- ما زالت طرق التدريس تقليدية حيث لا يتم التركيز على تنمية مهارات التحليل والابتكار والإبداع ، وذلك بسبب الاعتماد على التلقين وعدم وجود الأساليب الحديثة من وسائل الإيضاح وعدم استخدام التقنية في توصيل المادة الدراسية للطلبة.
- ١١- يحتاج القطاع الخاص حصول خريجي الجامعات على مهارات في اللغة الإنجليزية ، والقدرة على استخدام الحاسب الآلي ، والقدرة على التحليل واتخاذ القرارات ، والالتزام في العمل.
- ١٢- أنه لا يمكن تطوير التعليم الجامعي بدرجة عالية ما لم يتم تطوير التعليم الثانوي باعتبار أن مدخلات التعليم الجامعي من الطلبة هم مخرجات التعليم الثانوي ، وأن أي قصور في مخرجات التعليم الثانوي يؤثر في نوعية التعليم الجامعي ، لذلك فإن أي خطة لتطوير التعليم الجامعي لابد وأن ترتبط بتطور نظام التعليم الثانوي.
- ١٣- ان المشكلة عدم وجود مخرجات تحقق أهداف التنمية تكمن في أن أهداف التعليم الجامعي لم تتطور لتعكس الاحتياجات الفعلية للتنمية كما يغلب عليها العمومية فهي ليست محددة يمكن قياس المخرجات على ضوءها.

التوصيات

توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية :

١ - لا بد من وجود آلية لربط مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج ، ويعتبر التعليم التعاوني أفضل آلية للربط بينهما حيث يتركز مفهوم التعليم التعاوني على قضاء الطالب فترة من الوقت أثناء الدراسة في العمل في إحدى المؤسسات أو الشركات ، ثم يعود بعد ذلك للدراسة في الجامعة ، ثم العمل وهكذا حتى يتخرج الطالب من الجامعة ، ومن مميزات نظام التعليم التعاوني توثيق الروابط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ، كما يتيح لهذه المؤسسات التعرف على قدرات الطلبة واختيار البارزين منهم للعمل فيها بعد التخرج . فالجامعة التي تطبق نظام التعليم التعاوني لن تجد مشكلة في التعامل مع القطاع الخاص ، لأن الجامعة من خلال نظام التعليم التعاوني ستكون معروفة لدى قطاع الأعمال ، كما أن برامج الجامعة تكون انعكاسا لاحتياجات سوق العمل .

كما أن تدريب طلاب الجامعات خلال فترة الصيف في المؤسسات والشركات لإكمال متطلبات التخرج باعتبارها جزء من المنهج ، يعتبر آلية أخرى لربط مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل ، ومن خلال هذه العلاقة يمكن القيام بالتقويم المستمر لأداء الخريج من قبل القطاع الخاص ، ومن ثم يتم النظر في البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي لتكون أكثر ملاءمة لاحتياجات التنمية .

٢ - للإسراع في تطوير مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الأخرى فإنه لا بد من الاعتماد على جهات من خارج هذه المؤسسات سواء أفراد أو بيوت خبرة استشارية من أجل تقديم الدراسات والتوصيات لحل المشكلات القائمة واقتراح الحلول العملية ، لأن القائمين بالأعمال اليومية لا يجدون الوقت الكافي للتفكير في عملية التطوير ، لأنهم منهمكين في حل مشكلاتهم اليومية .

- ٣ - لضمان الجودة والنوعية في التعليم لا بد من المتابعة المستمرة للمشكلات التي تواجه الدارسين وأعضاء هيئة التدريس ، والتقويم المستمر للبرامج والتخصصات لمعرفة مدى فعاليتها وملاءمتها لاحتياجات المجتمع المتغيرة ، وتحديد الصعوبات التي تواجه التنفيذ ، ومعرفة مدى رضا أصحاب العمل عن خريجي الجامعات والاقتراحات التي يرونها لتطوير التخصصات والبرامج .
- ٤ - إدخال تخصصات حديثة في برامج التعليم العالي تتواءم مع احتياجات المجتمع المتغيرة لزيادة تفاعل نظام التعليم والتدريب مع الاحتياجات التنموية . لكي تعكس البرامج التعليمية المصالح الاقتصادية العريضة وإيجاد الروابط المناسبة بين البرامج .
- ٥ - سوف يكون القطاع الخاص الموظف الرئيسي لمخرجات الجامعة ، لذلك لا بد من وجود التنسيق بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال الخطط الدراسية والتخصصات والبرامج الجامعية .

المراجع

- ١ - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي "المواءمة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي واحتياجات دول مجلس التعاون من العمالة ذات التعليم العالي" ، دراسة أعدت بتكليف من قطاع الإنسان والبيئة - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي فبراير ١٩٨٩ م .
- ٢ - بن دهيـش عبد الملك "تعليم البنات بالملكة العربية السعودية مسيرته حاضره ، بحوث المملكة العربية في مائة عام ، ١٤١٩ هـ .
- ٣ - التويجري عبد العزيز بن عثمان " أي دور للجامعات في العالم الإسلامي ، صحيفة الحياة ، الثلاثاء ، ٣١ / ١٠ / ١٩٩٨ م .
- ٤ - القحطاني مفرج سعد " نحو سياسات اقتصادية فاعلة لسعودة فرص العمل في القطاع الخاص " الأمن ، العدد السادس عشر ، جمادى الأولى ١٤١٩ هـ .

- ٥- القحطاني سالم بن سعيد "مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية ورقة مقدمة لندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية رؤى مستقبلية للقرن الحادي والعشرين، الرياض ٢٥ ١٤١٨/١٠/٢٨ هـ.
- ٦- كابلي وديع أحمد "الاقتصاد السعودي كيف يواجه التحديات" صحيفة عكاظ، السنة الأربعون، العدد ١١٨٥ الأحد رمضان ١٤١٩ هـ، الموافق ٢٧ ديسمبر ١٩٩٨ م.
- ٧- معهد الإدارة العامة، "برامج الجامعات ومدى تلبيتها لاحتياجات الدولة من القوى العاملة" ملخص الندوة، معهد الإدارة العامة بالرياض في الفترة من ١٢ ١٩٨٨/٣/١٣ م.
- ٨- المنيع محمد عبدالله "دراسة تحليلية لأعداد خريجي التخصصات الجامعية ومدى ملائمتها لاحتياجات التنمية في دول الخليج العربية، حولية كلية التربية، جامعة قطر، السنة السادسة، ١٤٠٥ هـ.
- ٩- ياسين جفري، "استفتاء الاقتصادية: تضامن مع دعوة الأمير نايف حول سوق العمل"، الاقتصادية، ع ١٣٢٠، ص ١٤، الأحد ٣٠ مارس ١٩٩٧ م.
- ١٠- وزارة التعليم العالي "التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: دراسة قطرية" مقدمة للمؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم لعالي، بيروت، ٢-٥ مارس، ١٩٩٨ م.
- ١١- وزارة التخطيط، خطط التنمية في المملكة العربية السعودية ١٣٩٠-١٤٢٠ هـ

